جامعة تكريت

كلية التربية للعلوم الانسانية

قسم الجغرافية ـ الدراسات الاولية

عنوان المحاضرة

العلاقة بين الهيكل الصناعي والخصائص الجغرافية

المرحلة الثالثة /قسم الجغرافية

مادة :جغرافية الصناعة

مدرس المادة :أ.د.رغد سعيد عبدالحميد

٢٠٢٦

العلاقة بين الهيكل الصناعي والخصائص الجغرافية

يُعد فهم العلاقة بين الهيكل الصناعي والخصائص الجغرافية مدخلًا أساسيًا لتحليل نمطي التخصص الصناعي والتنوع الصناعي، إذ إن توزيع الصناعات على سطح الأرض لا يتم بشكل عشوائي، بل يُشكّل استجابة مباشرة لمجموعة من العوامل الجغرافية التي تحدد نوع الصناعات الممكنة، ومدى انتشارها، واستدامتها في الإقليم. فالهيكل الصناعي، سواء كان متخصصًا أو متنوعًا، يتأثر بعناصر مثل الموقع الجغرافي، الموارد الطبيعية، حجم السكان، البنية التحتية، والسياسات الاقتصادية، وهي عناصر تُفسر التباين الصناعي بين الأقاليم.ففي حالة التخصص الصناعي، تميل الأقاليم التي تمتلك موردًا طبيعيًا واحدًا أو ميزة جغرافية محددة إلى تركّز صناعة معينة، كما في مناطق التعدين أو الصناعات الاستخراجية، حيث يُسهم قرب الإقليم من المواد الأولية أو الموانئ أو الأسواق في نشوء نمط صناعي متخصص. أما في حالة التنوع الصناعي، فتظهر العلاقة الجغرافية بشكل أكثر تعقيدًا، إذ تتطلب الصناعات المتعددة توفر

شبكة نقل متكاملة، وتنوع في الموارد، وكثافة سكانية عالية، مما يجعل المدن الكبرى أو الأقاليم المركزية أكثر قابلية لاستيعاب صناعات متنوعة.

التخصص الصناعي: أنماطه وأثره

أولاً: أنماط التخصص الصناعي: يتخذ التخصص الصناعي عدة أنماط، تختلف باختلاف طبيعة الإقليم، وموارده، وحجمه السكاني، والبنية التحتية المتوفرة فيه، والسياسات الاقتصادية المعتمدة. ويمكن تصنيف هذه الأنماط إلى ما يلي:

- **تخصص وظيفي :يرتبط بنوع الصناعة السائدة، مثل الصناعات التحويلية (الغذائية، النسيجية، الإنشائية) أو الصناعات الاستخراجية (النفط، الغاز، المعادن). هذا النمط يُلاحظ في الأقاليم التي تمتلك موارد طبيعية محددة، أو تاريخًا صناعيًا مرتبطًا بوظيفة إنتاجية معينة.**

- **تخصص تقني :يرتبط بمستوى التكنولوجيا المستخدمة، مثل الصناعات الإلكترونية، الكيمياوية، أو الصناعات الدقيقة. ويظهر هذا النمط في المناطق التي تتمتع ببنية تحتية متقدمة، ومراكز بحثية، ويد عاملة مؤهلة، كما في بعض المدن الصناعية الحديثة في مصر أو السعودية.**

- **تخصص إقليمي :حيث تتركز صناعة معينة في محافظة أو إقليم محدد، نتيجة لتوفر المواد الأولية، أو قرب الأسواق، أو عوامل تاريخية. مثل تخصص محافظة نينوى في الصناعات الغذائية والنسيجية، أو النجف في صناعة الأثاث الخشبي،**

أو بابل في الصناعات الإنشائية والمعدنية، خاصة في منطقة الإسكندرية التي تُعد نموذجًا للجزر الصناعية التي أنشأتها الدولة لدعم التوطن الصناعي (السماك، ١٩٨٧، ص. ١٥١؛ زينب عبد الزهرة، ص. ٢).

- تخصص وطني :حيث تعتمد الدولة بأكملها على قطاع صناعي معين كمصدر رئيسي للدخل القومي، مثل اعتماد العراق على الصناعات النفطية والبتروكيماوية، التي تتركز في البصرة، أو اعتماد مصر تاريخيًا على صناعة الغزل والنسيج في المحلة الكبرى.

- تخصص حضري :يظهر في المدن الكبرى التي تتخصص في صناعات خدمية أو استهلاكية، مثل الصناعات الغذائية، الملابس، الطباعة، نتيجة لتنوع الطلب المحلي، والكثافة السكانية، كما في القاهرة أو بغداد.

- تخصص صناعي موجه للتصدير :حيث تُنشأ مناطق صناعية متخصصة في إنتاج سلعة معينة موجهة للأسواق الخارجية، وغالبًا ما تكون هذه المناطق مدعومة بسياسات حكومية، كما في بعض المناطق الحرة أو المدن الصناعية الجديدة .

- ثانياً: الآثار الاقتصادية والديموغرافية للتخصص الصناعي

يُسهم التخصص الصناعي في تحقيق وفورات إنتاجية من خلال تركيز الموارد والخبرات في صناعة واحدة، مما يؤدي إلى رفع الكفاءة وتقليل التكاليف. كما يُسهم في جذب الاستثمارات، وتوفير فرص عمل متخصصة، وتنمية المهارات الفنية لدى السكان المحليين. وقد يؤدي التخصص إلى نشوء تجمعات صناعية متكاملة، تُسهم في تنشيط الاقتصاد المحلي، وزيادة الناتج الصناعي، كما هو الحال في صناعات البتروكيماويات في البصرة، أو صناعة الألومنيوم في أسوان.أما من الناحية الديموغرافية، فإن التخصص

الصناعي يؤدي إلى جذب السكان نحو المناطق الصناعية، مما يرفع الكثافة السكانية، ويؤثر في توزيع السكان على المستوى الوطني. كما يُسهم في تغيير التركيب المهني للسكان، وزيادة نسبة العاملين في القطاع الصناعي على حساب القطاعات الأخرى، وقد يؤدي إلى نشوء مدن صناعية جديدة، أو توسع المدن القائمة، كما حدث في بني سويف وأسيوط، حيث ارتبط النمو السكاني بالنشاط الصناعي [١][٢].

ثالثاً: مشكلات التخصص الصناعي

رغم ما يوفره التخصص الصناعي من مزايا اقتصادية، إلا أن التخصص المفرط للصناعة في مناطق محددة يُنتج مجموعة من المشكلات الجغرافية والبيئية والاجتماعية، أبرزها:

- **التلوث البيئي: نتيجة لانبعاث الغازات السامة، وتلوث المياه والتربة، خاصة في الصناعات الثقيلة والكيمياوية، كما هو الحال في الإسكندرية ببابل أو منطقة الرور في ألمانيا.**
- **البطالة الإقليمية: في حال تعرض الصناعة المتخصصة لأزمة أو كساد، فإن الإقليم بأكمله يتأثر، وتزداد معدلات البطالة، كما حدث في مدن التعدين عند نفاد الفحم، أو في الصناعات النسيجية عند تراجع الطلب العالمي.**

---

(١) عبد الحليم، كريمة محمد أحمد. مصدر مكرر ص. ١–٣٠.
(٢) البياتي، هدى مهدي، وآل جار الله، غصون كاظم عبيد. ،مصدر مكرر، ص. ١٦٦–١٦٨.

- **تفاوت التنمية: إذ يؤدي التخصص الصناعي إلى تفاوت واضح في مستويات التنمية بين الأقاليم، حيث تتمتع مناطق التركز بخدمات متقدمة، بينما تعاني المناطق الأخرى من ضعف البنية التحتية، مما يُكرّس الفجوة التنموية بين المركز والأطراف.**
- **الضغط على الخدمات: نتيجة للهجرة الداخلية نحو المناطق الصناعية، تزداد الضغوط على الخدمات الصحية والتعليمية والسكنية، مما يؤدي إلى اختلالات حضرية، كما هو الحال في النجف والبصرة وأسيوط وبني سويف.**

وقد دفعت هذه المشكلات بعض الدول إلى تبني سياسات للتخفيف من التخصص الصناعي، مثل تخفيض الضرائب في الأقاليم الفقيرة، وتوفير الأراضي الرخيصة، والبنية التحتية، لتشجيع المستثمرين على التوطن في مناطق جديدة، كما أشار الصقار (١٩٨٤) [٣].

(٣) الصقار، فؤاد محمد. ،مصدر مكرر ، ص ٢٣٥–٢٣٦.